

اقتصاديات التنمية والنمو!

بمعنى فك قسطنطين من الارتباط بنظام العولمة وانتشار (فكرة الاعتماد على الذات-بنص تعبيري كينسج-مما قد يفسد امكانية نشوء نظام عالمي) ذلك ان (عودة كينسج الى المركنتلية-التنظيم الحكومي للاقتصاد الوطني ودبلوماسية القرن التاسع عشر، سوف تقسم العالم الى وحدات اقليمية متنافسة،وهو ما سيؤدي الى عواقب خطيرة طويلة الامد)؛ علاوة على انه اشد ما يهدد اقتصاد العولمة ،وما يثير المخاوف لدى مفكري العولمة. فاذا كان الانهيار المالي العالمي الراهن ادى الى انهيار في صادرات دول كبرى كالصين على حد قول كينسج، فان التحدي الاساسي في ما يتعلق بالازمة الاقتصادية ، هو صياغة الهم الاساسي لمعظم البلدان وكل البلدان الاساسية مع الخوف المشترك من الازمة التي يوصي به كينسج ليعالج فلسفة النظام الحر المطلق الحرية الا من الحواشي والاطراف التي تبقى على الخطا في التصميم دون اراحته واحلال المخططات السديدة بدلا منها ، بالغاء مارتون الاجترار بالاقتصاد الذي يدبر نفسه بنفسه وتجنبين البلاد والعباد وشعوب العالم زلازل انهيارات مالية لاحقة بصورة حتمية. فاذا صح ان تسمى هذه فلسفة نظام اقتصادي فلن تعود ان تكون فلسفة الاصرار على تكرار الانهيارات المالية او حتى الاقتصادية! ولعل ما يتصدر الجدارة في الذكر ان الانهيار المالي الذي حدث في الولايات المتحدة استتبع هزات اقتصادية في سائر قنوات العولمة الخاصة بهذا الجانب في انحاء شتى من العالم، منها فقدان مليون روسي وظائفهم في شهر كانون الاول ، وحده من عام ٢٠٠٨ ، وان عشرين مليون صيني فقدوا اعمالهم والاعان عن الازمة المالية في الولايات المتحدة في خريف ٢٠٠٨، ولك ان تقيس على هذه المايلين المتضررة من هذه الازمة في البلدان ذات الترابط بقنوات العولمة الامريكية ونسجها اكثر من روسيا والصين!.

اكثر من ذلك ان دولة كاسيلندا انهارت بفعل الازمة الاقتصادية وبسببها! والمخاوف التي اعرب عنها كينسج باسم الحريصين على الات تهازل العولمة، لا تختلف من مخاوف البرلمان (الكرمين) والمعالم الاقتصادية اجتماعية تؤدي للعودة الى اقتصاد تحكمه الحكومات وفيه ما يناقض فكرة ان يدبر السوق نفسه بنفسه.



تعيش في شبكة من ترابط العولمة الاقتصادية والسياسية المزدوج يعسل التلاعب بالالفاظ، وقد اثار واقع الزلازل المالي تنبئيات وتحذيرات كثيرة، وشديدة في بعض الاحوال ، تدعو الى الاستفادة من نتائج هذه الكارثة واعادة النظر في العلاقات العولمية والعودة قدر المستطاع الى الاكتفاء الذاتي ودلالته في الابتعاد ما امكن عن المضي في نظام العولمة بالندوة المرسوم وتقليل اظفار هيمنة القطب الواحد ، الامر الذي اثار من ناحية اخرى مخاوف اقارب من مفكري العولمة الستراتيجيين كهري كينسج الى دعاء الحرس على العولمة الى ان يعنون مقالا نشرته الاندبندنت البريطانية خصوصا بهذا القصد الى ان (علينا ان ننشئ نظاما عالميا جديدا والا سنسقط في الفوضى) .

ان تتكلم باسم حرية ان يدبر السوق نفسه بنفسه ويغيب في الوقت عينه مصلحة المجتمع ، الحرية التي يصب منطقها في مصلحة فئة دون مراعاة مصالح المجتمع بغير الاستقلال . والسؤال الذي لامر من الانخراط في منطقة هوما نذب ولك ان تتصور مقدار الازمة واضرارها التي حاقت بالبلدان الفقيرة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وتأثيرها السببي على السكان في هذه القارات المعروفة بكونها على العموم فقيرة ، بل حتى على دول اوروبية تعد في مصاف البلدان الفقيرة أيضا . وذلك لان السبب فيه يعود الى الانماء غير المتوازن الذي ينم بل يتكلم باسم مصلحة البلاد، ويدع مطلق الحرية لغرائز التملك والطمع وحجب المنفعة والجاه ، التي تقف عند حد ،

مثل المانيا وايطاليا وبريطانيا وفرنسا ، والى ايان التي توقعت غيابا تاما لنموها الاقتصادي في ٢٠٠٩، ومع استبعاد نهاية قريبة لازمة فان من نتائج السببية عالميا تراجع نمو الاقتصادات العربية بمعدل النصف-في احسن الاحوال . الخ ولك ان تتصور مقدار الازمة واضرارها التي حاقت بالبلدان الفقيرة في اسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وتأثيرها السببي على السكان في هذه القارات المعروفة بكونها على العموم فقيرة ، بل حتى على دول اوروبية تعد في مصاف البلدان الفقيرة أيضا . وذلك لان السبب فيه يعود الى الانماء غير المتوازن الذي ينم بل يتكلم باسم مصلحة البلاد، ويدع مطلق الحرية لغرائز التملك والطمع وحجب المنفعة والجاه ، التي تقف عند حد ،

فحسب بل حتى بالجلاء الى الاستعانة بمبادئ قوانين الاقتصاد النقيض ، وانفاق عشرات عديدة من المليارات ، والى مكابدة حزن يتجاوز ترليون دولار في ٢٠٠٨ فقط، اضافة الى عجز آخر يبلغ ١٨٦،١ ترليون دولار، مع التفكير بان هذا المبلغ لا يتضمن ٨٠٠ مليار اضافي كشركة بوينغ استغنت عن ٤٥٠٠ وظيفة في ظرف مدة قصيرة، وانهيار ١٩ من الشركات والمصارف التي يعد بعضها بين الشركات والمصارف الكبرى التي يمتلك بعضها ١٢٠ ألف مكتب للمسررة وحدها، وغير هذا وذاك من ارتدادات الهزة الاقتصادية، التي أدت الى اضطراب الادارة الاميركية للعمل العالجل على تلافي الانهيار المالي الاوسع ، لا الى الخروج عن مبادئ (اقتصاد السوق الحر)

الواقع الحالي: فمن بعض نتائج النمو الاقتصادي الاميركي غير المتوازن ان معدل البطالة الداخلية سنة ٢٠٠٨ بلغ ٢,٥ مليون ونصف المليون شخص وهو رقم غير مسبق حسيبا نقلته الي بي سي عن مصادر اميركية. بل ان شركة واحدة كشركة بوينغ استغنت عن ٤٥٠٠ وظيفة في ظرف مدة قصيرة، وانهيار ١٩ من الشركات والمصارف التي يعد بعضها بين الشركات والمصارف الكبرى التي يمتلك بعضها ١٢٠ ألف مكتب للمسررة وحدها، وغير هذا وذاك من ارتدادات الهزة الاقتصادية، التي أدت الى اضطراب الادارة الاميركية للعمل العالجل على تلافي الانهيار المالي الاوسع ، لا الى الخروج عن مبادئ (اقتصاد السوق الحر)

هادي طعمة
أيا كانت فلسفة النظام في أي بلد فإن انماء وتنميته توصف بأنها تصب بصورة عامة (لمصلحة البلاد)وعلى أساس (مصالح البلاد) قامت التنمية وستظل ، يصبح ذلك حتى في البلدان المتقدمة اقتصاديا وفي مقدمتها الدول المعروفة بالدول الثماني وعلى رأسها الولايات الاميركية. فبرغم انها قطعت كل الاشواط التي تتضمنها عمليات التنمية فانها لاتزال في طور من التنمية وان يكن يعد متقدما جدا بالقياس الى دول أخرى حتى ان لم تكن فقيرة مالى ك السعودية وفنزويلا والعراق، ولذلك جرى التفرق بين مجاميع هذه الدول بتسميتها الدول النامية أو الساعية الى النمو ،في حين وصفت الولايات المتحدة وما لف لها بالدول المتقدمة . والا ، فانها جميعا تواصل عملية انماء الاركان والجوانب المختلفة لاقتصاداتها . فهي من ثم تواصل النمو بالرغم من الطور الذي بلغته او الذي تبلغه، ذلك ان التنمية اساسا تعد استثمارا في بناء الهيكل الاقتصادي العام وتطوير جوانبه واركانه بحيث تبلغ المستوى الأفضل في سائروجه النشاط الانتاجي والخدمي وتؤثر في الاحوال المعاشية-بالمعنى الواسع-لاكثر عدد من افراد المجتمع ، ومن ثم فأنها لا تقتصر على فئة أو بضع فئات لاتؤلف نسبة بحسب لها حساب بين السكان الا حساب الارصدة. فاشتراط عدم الاقتصاد على فئة أو بضع فئات تفرزه البيئة الاجتماعية واشتراطاتها في العيش المشترك تاريخيا ،وموضوعيا ، حيث يتعين ان ينفذ احتكار المنافع واستغلال الموارد ويتعين توزيع الدخل القومي ،كل حسب طاقته وامكانياته زيادة عن عداد ممن لا ينتج او لا يستطيع ان ينتج القدر نفسه . غير ان القول بأن هدف التنمية او النمو (مصلحة البلاد) انما يعني (تنمية) مفارقة كبرى) لاتعبري يقيم المجتمع وهو المعنى بالتنمية او النمو ، الامر الذي يترتب عليه وضع حتمي من اللاتوازن حدوث الاختلالات وازمات اقتصادية تبلغ حد التباطؤ والكساد وتناجيه المفجعة التي لاتقف عند حدود الدولة المتأثرة وشعوبها بالكساد فقط بل يتجاوزها الى حيث تمتد العلاقات الاقتصادية بالدول الأخرى حيثما كانت وتكون ، كما هو الحال في وضع العولمة الراهن . ولناخذ على ما نقول مثالا من صلب

الموافقة على مشروع قانون المصرف العراقي للتجارة

لجنة ٣٥ لسنة ١٩٨٣ المعدل فقد سبق لمجلس الوزراء وولجسته الاستثنائية المتعددة في ١٥ حزيران ٢٠٠٨ الموافقة على تعديل بدلات إيجار الأراضي الزراعية للمزارعين والمعالم الاقتصادية بخفضها بنسبة ٥٠٪ لسنة ٢٠٠٨ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٨.

كما قرر المجلس، وفقا للدبا، ” الموافقة على اقتراح مشروع قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢، وإحالة الى مجلس النواب إستنادا الى صلاحيات مجلس الوزراء بموجب المادة (٨٠) البند (ثانياً) من الدستور لغرض تشجيع التأمين بانواعه وتخفيف العبء الضريبي وتماشيا مع التطور الاقتصادي في العراق . ولفت الى أن ” هذا التعديل من شأنه زيادة مبالغ أقساط التأمين التي تزيد عن مبلغ الدخل قبل فرض الضريبة عليه.

باستثمار الفوائض النقدية وذلك عن طريق المساهمة في الشركات المساهمة حيث تستحصل موافقة مجلس الوزراء عند إستثمار الفوائض النقدية في الشركات والمصارف والمؤسسات العربية والأجنبية أو المشاركة معها في تنفيذ أعمال ذات علاقة بأهداف المصرف”

وأضافت الوكالة ” يمكن للمصرف إستثمار الفوائض النقدية بودائع ثابتة لدى المصارف في العراق وفق القانون، وللمصرف صلاحية الإقراض والإقتراض أو الحصول على الأموال لتمويل نشاطه من المؤسسات المالي ة والشركات العامة الوطنية وله حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة في حدود الضرورة القصوى .

وبينت الوكالة عن الدباغ أن المجلس وافق أيضا على تعديل بدلات إيجار الأرضي الزراعية للمزارعين والفلاحين المتعاقدين وفق القانون بخفضها بنسبة ٥٠٪

بغداد/ المدي
أعلن الخاطف الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ، الاثنين: أن مجلس الوزراء قرر في جلسته الخامسة الموافقة على مشروع قانون المصرف العراقي للتجارة بسبب التوسع الحاصل في النشاط الاقتصادي والزيادة الكبيرة في حجم المعاملات المصرفية ولغرض تحسين وتطوير الخدمات المصرفية..

ونقلت ذلك (أصوات العراق) وأضافت عن الدباغ : يكون مركز المصرف في بغداد وله فروع ومكاتب داخل العراق وخارج حيث يرتبط بوزارة المالية مع إستقلال مالى اداري وبرأس مال ٥٠٠ مليار دينار عراقي تدفع من الخريضة العامة للدولة ويجوز زيادة رأس المال المصرف بإقتراح من مجلس إدارته وتأييد وزير المالية وبقرار من مجلس الوزراء .

ووفقا لما ذكرته الوكالة ” يقوم المصرف

بفتح حساب المستثمر واستمارة لفتح حساب تداول لدى الوسيط واخرى خاصة بايداع الاسهم في مركز الايداع. ووضح عبد السلام ان السوق طالب بشهادة (او شهادات الاسهم) التي يمتلكها المساهم ونسخة من شهادة الجنسية العراقية للعراقيين وهوية الاحوال المدنية وصورة ملونة جواز السفر بالنسبة لغير العراقيين كمتسكات رسمية . يذكر ان السوق اعلن في وقت سابق عن استعداد لبدء بمشروع التداول الالكتروني بهدف تحقيق كفاءة نوعية والوصول الى مصاف الاسواق العالمية.

واضافت الوكالة نقلا عن عبد السلام : تم اختيار مصارف الاستثمار العراقي والاسلامي العراقي واشور الدولي والمصور وفندق المنصور لايداع سجل المساهمين فيها بمركز الايداع استعدادا لتنفيذ مشروع التداول الالكتروني.مشيرا الى انه سيتم قبول الشركات المساهمة الاخرى للتحميل على انظمة السوق الالكترونية بالتتابع. وبعاد عبد السلام الى مراجعة شركات الوساطة التي يتم التعامل معها لاكمال المستلزمات المطلوبة في مركز التداول العراقي من خلال ملء الاستمارة الخاصة

بإعلان سوق العراق للاوراق المالية عن اختبار عدد من الشركات المساهمة لايداع سجل المساهمين فيها بمركز الايداع استعدادا لتنفيذ مشروع التداول الالكتروني.. نقلت ذلك (البيبا) وأضافت عن المدير التنفيذي للسوق طه احمد عبد السلام: ان السوق بصدد تنفيذ عدد من الاجراءات لغرض المباشرة بجلسات التداول الالكتروني بعدما انتهت الفحوصات والاختبارات التي تعزز من قوة الانظمة الالكترونية ورفع قابليات العاملين عليها ..

شركة المعدات الهندسية تنفذ عقودا مبرمة للمنتجات النفطية

تصنيع ونصب (٤) مراحل سعة (٥,٥) طن ، فضلا عن تصنيع خزان (١٠٠ TK) بمواصفات خاصة مع تنفيذ عقد اخر مع الجهة ذاتها بتصنيع وقطع انابيب (AIR RECEIVER).

ونصب اثنين من معدات المصافي الصغيرة مع تصنيع سبع عشرة عازلة لحساب شركة نفط الجنوب، اضافة الى (٥٠) خزانا سعة (٥٤) ٣م للخران الواحد لعمال شركة توزيع المنتجات

انجزت الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة العديد من عقودها المبرمة مع شركة توزيع المنتجات النفطية فقد انتهت الشركة من تصنيع

تخصيص ١٤ مليار دينار لتأهيل معامل منشأة أور في ذي قار

عشرة مليارات دينار لتأهيل معامل القابليات، ومعامل أسلاك لف المحركات والمحولات، فضلا عن أربعة مليارات لتأهيل معامل الألمنيوم ومعامل الكسدة والتلويين ومعمل الدرفلة” . وتابع أن شركة أور العامة تتألف من عدد من المعامل الإنتاجية منها معمل القابليو الكهربائي وعمل الأسلاك ولف المحركات ومعمل القابليو الهاتفي ومعمل الأسلاك الغزلية ومعمل الدرفلة وأن عدد العاملين في الشركة نحو ٥٢٠٠ منتسب.

ذي قار/أصوات العراق
قال مدير العلاقات والإعلام في منشأة أور العامة، الاثنين، أنه تم تخصيص ١٤ مليار دينار ضمن خطة وزارة الصناعة والمعادن لعام ٢٠٠٩، وأوضح شاكر الجابري لوكالة (أصوات العراق) خصصت وزارة الصناعة والمعادن ضمن خطتها لعام ٢٠٠٩ مبلغ ١٤ مليار دينار لتأهيل معامل منشأة أور العامة” . وأضاف أن ”المبلغ المخصص تم تقسيمه بواقع

زيادة قدرها ٢,٥ مليون برميل في مخزونات النفط الخام الأسبوع الماضي، وهوت أسعار النفط من نزوة قياسية فوق ١٤٧ دولارا كانت سجلتها في تموز مع انهيار الطلب على الوقود بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي.

تخضع انتاج النفط مجددا لمواجاة تدهور الطلب، وتنتظر الاسواق أحدث بيانات اسبوعية للمخزونات البترولية في امريكا والتي تنصدر يوم الاربعة، و اشار استطلاع أولي لرويترز إلى ان من المرجح ان تظهر البيانات

بعد ان أغلق يوم الاثنين منخفضا ٦١ سستا إلى ٣٩,٥٦ دولارا. وصعد خام القياس الاوروبي مزيج برنت ٣١ سستا إلى ٤٦,٢٣ دولارا للبرميل. وقال عبد الله البدرى الامين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) يوم الاثنين ان المنظمة قد

وامال بأن يقر الكونجرس الامريكي هذا الاسبوع خطة لتحفيز الاقتصاد.. نقلت تلك (رويترز) وأضافت انه بحلول الساعة ٥٢٠ ، بتوقيت جرينتش كان الخام الامريكي الخفيف للعقد تسليم اذار مرتفعا ٣٤ سستا نحو ٣٩,٩٠ دولار للبرميل

طوكيو / وكالات
صعدت العقود الآجلة للنفط الامريكي مقترية من ٤٠ دولارا للبرميل في التعاملات الاسبوعية يوم الثلاثاء بعد ان منبت بخساش بلغت ١,٥ في المئة في الجلسة السابقة مدعومة بحديث اوليك عن تخفيضات انتاجية اضافية

بأخبار

«تراجعت الاسهم اليابانية في بورصة طوكيو يوم الثلاثاء لتفقد مكاسبها المبكرة مع صعود الين مقابل اليورو واستمرار الشكوك بشأن خطة لانقاذ البنوك الامريكية.

« قال الرئيس الامريكي باراك اوباما انه اذا فشلت الحكومة في اتخاذ اجراءات فان الاقتصاد الامريكي سيواجه خطر السقوط في «مسار حلزوني سلبي، قد يطيل أمد الركود الحالي .

«حذر وزير بارز في حكومة رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون من ان العالم يواجه اسوأ ركود في أكثر من ١٠٠ عام ويوفق حتى الكساد الكبير الذي حدث في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي.

«قال الرئيس الامريكي باراك اوباما انه ليس متأكد مما اذا كانت الحكومة ستحتاج الى ضخ اموال اضافية غير الشريحة الباقية في صفقة الإنقاذ والبالغة ٣٥٠ مليار دولار لاعادة الاستقرار الى النظام المصرفي الامريكي المنهك.

«هبط اليورو الاوروبي بأكثر من ١ في المئة امم الالياني والدولار الامريكي في تعاملات الاسبوعية يوم الثلاثاء متأثرا سلبيا بتقرير قال ان روسيا ستطلب مفاوضات مع بنوك اوروبية وبنوك اجنبية أخرى لتأجيل سداد ديون قطاعها الخاص.

«اظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء يوم الثلاثاء ان معدل التضخم في مصر هبط الى ١٤,٣٩ في المئة في العام حتى كانون الثاني.

«قالت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة) يوم الثلاثاء انها أعادت شراء ما قيمته ٧١,٤ مليون دولار من سندات وان السندات التي اعيد شراؤها سوف تلغى.

«تقول وزارة التجارة والصناعة ان النمو الاقتصادي لسلطنة عمان سترجع الى ما بين واحد وثلاثة في المئة في عام ٢٠٠٩ من جراء الازمة الاقتصادية العالمية.



بغداد / المدي
قال السيد فؤاد مجيد مصطفى رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية معقبا على ما تخطل النذوة من طروحات بشأن التعاون بين هيئة الاستثمار والقطاع الخاص ان هناك حاجة كبيرة لايضاح الصورة التي تعبر عن الخطط واليات التي يمكن اعتمادها لغرض خلق فرص التعاون المنشود . وان اهم ما يجب الانتفاك اليه هو ان المستثمرين الخارجيين لا يمكن ان يتوجهوا الى المصارف العراقية لغرض الحصول على التمويل وانما عليهم انخال رؤوس اموالهم ، والغريب ان هنالك من يدعو الى تقديم التمويل لهم بغائدة بسيطة جدا لا تتناسب وكلف التمويل في الوقت الراهن.جاء ذلك في تصريح خاص لاقتصادية (المدي).

ومن جهة أخرى دعت رابطة المصارف جميع المصارف العاملة في العراق للاشتراك في منظومة المعلومات التي يديرها المركز المتخصص في اتحاد المصارف العربية والذي ينتج للمصارف العراقية ان تأخذ موقعها الالكتروني على صفحة خاصة بكل مصرف ضمن موقع الاتحاد تعرض عليها تطورات اعمالها وبياناتها المالية والمؤشرات ، بما فيها مختلف المستويات الادارية وتحديثها انا وعلى مدار السنة. ويذكر ان الدعوة جاءت في اطار تحديث العمل المصرفي وتطويره.